وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 11 يوليو 2023

أخبار الطاقة

عبدالعزيز بن سلمان يبحثُ مع رئيس مجلس النواب الأردني التعاون بين المملكة والأردن في مجالات الطاقة

الرياض

عقدَ صاحبُ السموِّ الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز،وزير الطاقة، في الرياض اليوم، اجتماعًا مع رئيس مجلس النواب الأردني أحمد محمد الصفدي،والوفد المرافق له،بحضور معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وجرى -خلال اللقاء- بحث تعزيز وتنمية التعاون الثنائي في مختلف مجالات الطاقة بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية.

النفط يتراجع وسط بيانات اقتصادية جديدة لكبار المستهلكين

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية أمس الاثنين مع تحرك المستثمرين بحذر قبيل صدور بيانات اقتصادية جديدة باهتة من كبار المستهلكين في الولايات المتحدة والصين هذا الأسبوع، على الرغم من أن التخفيضات المتوقعة لإمدادات الخام من السعودية وروسيا حدت من الخسائر.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 55 سنتًا، أو 0.7 ٪، إلى 77.92 دولارًا للبرميل بحلول الساعة 0630 بتوقيت جرينتش، وسجل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 73.31 دولارًا للبرميل، منخفضًا أيضًا 55 سنتًا، أو 0.7 ٪.

وقالت تينا تينغ، المحللة في أسواق سي ام سي، قد يكون تجار النفط حذرين قبل مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي، وعدد كبير من البيانات الاقتصادية الصينية، في وقت لاحق من هذا الأسبوع. وأضافت إن أسعار النفط الخام قد تنتعش بعد أن أعلنت أوبك + عن خطط لزيادة خفض الإمدادات. فيما أظهرت بيانات حكومية يوم الاثنين أن أسعار بوابة المصانع في الصين تراجعت بأسرع وتيرة منذ أكثر من سبع سنوات في يونيو، حيث تباطأ زخم الانتعاش الاقتصادي في ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وزادت قيمة الخامان القياسيتان للنفط، برنت والأميركي أكثر من أربعة بالمئة الأسبوع الماضي لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ مايو، مرتفعة للأسبوع الثاني على التوالي بعد أن تعهدت السعودية وروسيا ، أكبر مصدري النفط في العالم، بتعميق تخفيضات الإمدادات في أغسطس.

وقال موكيش ساهديف، رئيس قسم التكرير والتسويق وتجارة النفط في ريستاد إنرجي: «إن وجود تباطؤ اقتصادي في الصين يزيد من حالة عدم اليقين السائدة في سوق النفط». وأضاف «إن عدم استقرار السوق

يغذيه الصراع المستمر بين المخاوف من التحكم في الطلب من قبل الاقتصادات الغربية واستراتيجيات التحكم في العرض التي تستخدمها أوبك، والتي تعزز التوازن الدقيق في سوق النفط».

ستمدد السعودية خفض إنتاجها البالغ مليون برميل يوميا في أغسطس، فيما ستخفض روسيا صادرات الخام بمقدار 500 ألف برميل يوميا. وقال مصدر روسي إن روسيا ستستخدم الخام لإنتاج مزيد من الوقود لتلبية الطلب المحلي بدلا من خفض الإنتاج.

وتعمل التخفيضات السعودية على تخفيف تخمة النفط مع انخفاض المخزونات العائمة قبالة ميناء العين السخنة المصري على البحر الأحمر بنحو النصف إلى 10.5 مليون برميل منذ منتصف يونيو، وفقًا لبيانات من شركة فورتيسكا لتحليلات النفط اعتبارًا من 7 يوليو.

وقال محللو جي بي مورجان في مذكرة إن الإمدادات من خارج أوبك + تواكب الطلب العالمي، مضيفين أن أوبك + بحاجة إلى تعميق التخفيضات بمقدار 700 ألف برميل أخرى في النصف الثاني من العام على رأس التخفيضات المعلنة وتمديدها حتى عام 2024.

وفي الولايات المتحدة، أظهرت بيانات يوم الجمعة أن نمو الأجور لا يزال قوياً وانخفاض طفيف في معدل البطالة هذا الأسبوع من المرجح أن يبقي مجلس الاحتياطي الفيدرالي على المسار الصحيح لرفع أسعار الفائدة في اجتماع يوليو القادم.

وقالت لجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأميركية يوم الجمعة إن مديري الأموال رفعوا صافي عقودهم الآجلة للخام الأمريكي وخياراتهم في الأسبوع المنتهي في 3 يوليو. وقال توني سيكامور، المحلل لدى أي جي، إن الاختراق المستمر لأسعار خام غرب تكساس الوسيط فوق 75 دولارًا من المرجح أن يؤدي إلى اختبار المؤشر القياسي لأعلى مدى ثمانية أشهر بين 64 و84 دولارًا. وانخفض عدد منصات النفط الأمريكية بمقدار خمسة إلى 540 الأسبوع الماضي، وهو أدنى مستوى منذ أبريل 2022، وفقًا لتقرير بيكر هيوز يوم الجمعة.

الخفض الروسي

من جهتها، قالت وزارة الطاقة الروسية يوم الجمعة إن روسيا ستخفض كمية النفط التي تشحنها إلى السوق بمقدار نصف مليون برميل يوميًا - هذا بالإضافة إلى الالتزامات المفترضة في وقت سابق بخفض إنتاجها الطوعي، بحسب أويل برايس.

وأكدت روسيا أنها ستخفض الإمدادات لأسواق النفط بمقدار 500 ألف برميل يوميا في أغسطس من خلال خفض الصادرات، وهذا يعني اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف في إطار التخفيض الطوعي. ويأتي هذا التخفيض مكملا للتخفيض الطوعي الذي أعلنت عنه روسيا في وقت سابق. وقالت وزارة الطاقة في بيان، بحسب وكالة تاس الروسية، إن «تم تمديدها حتى نهاية ديسمبر 2024».

وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك في وقت سابق إن روسيا وافقت طواعية على خفض إمدادات النفط للسوق بمقدار نصف مليون برميل يوميا في أغسطس عن طريق خفض الصادرات. وقال نوفاك «في إطار الجهود المبذولة لضمان سوق متوازن، ستخفض روسيا طواعية إمداداتها النفطية في أغسطس بمقدار 500 ألف برميل يوميا عن طريق خفض صادراتها إلى الأسواق العالمية بهذه الكمية»، مضيفًا أن خفض الصادرات سيؤدي إلى خفض الإنتاج.

وتأتي تخفيضات الصادرات مع ارتفاع أسعار خام برنت بما يزيد عن 78 دولارًا للبرميل. وارتفع سعر خام إسبو الروسي، الذي يذهب إلى الصين، إلى أعلى مستوى في سبعة أشهر في وقت سابق من هذا الأسبوع، حيث سارع المشترون الصينيون لشرائه قبل خفض الصادرات بمقدار 500 ألف برميل يوميًا الشهر المقبل.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، تم تداول خام إسبو بخصم 4 دولارات للبرميل على خام برنت، أو 6 دولارات للبرميل أعلى من الحد الأقصى لسعر مجموعة السبعة - وكان ذلك قبل زيادة سعر برنت بمقدار 2 دولار اليوم.

ضيق الإمداد

وقالت اينفستينق دوت كوم، سجل النفط مكاسب أسبوعية ثانية مع تصاعد الأدلة على أن قرار قادة أوبك + السعودية وروسيا لتضييق الإمدادات، كان له أثره في الأسواق الفعلية. واستقر خام غرب تكساس الوسيط بالقرب من 74 دولارًا، وهو أعلى مستوى في أكثر من شهر، بدعم من معنويات المخاطرة يوم الجمعة. وسجل النفط الخام أول زيادة أسبوعية متتالية منذ مايو، مع تقلب فروق الأسعار على المدى القريب إلى هيكل ضيق متراجع، وهو نمط تسعير صعودي.

وحددت المملكة العربية السعودية زيادات كبيرة في أسعار خامها إلى أوروبا والبحر الأبيض المتوسط بعد إعلان تمديد خفض الإنتاج أحادي الجانب بمقدار مليون برميل يوميًا إلى أغسطس. وتدفع الخامات السعودية الأعلى تكلفة المصافي عبر حوض الأطلسي للبحث عن بدائل، مما تسبب في ارتفاع سعر خام بحر الشمال النرويجي.

ولا يزال النفط الخام منخفضًا بنحو 10 ٪ هذا العام، مع تشديد السياسة النقدية، وانتعاش الصين الباهت، وضغط الصادرات الروسية المرنة على العقود الآجلة. وجاء ارتفاع الأسعار الأسبوع الماضي على الرغم من التحرك الواسع النطاق في الأصول الخطرة الأخرى، حيث عززت أرقام الوظائف القوية في الولايات المتحدة الرهانات على أن الاحتياطي الفيدرالي سيواصل رفع أسعار الفائدة.

في تلك الغضون، تباطأت مكاسب الوظائف في الولايات المتحدة الشهر الماضي، وفقًا للبيانات الصادرة يوم الجمعة، لكن نمو الأجور ظل قوياً، مما عزز التوقعات برفع أسعار الفائدة.

وعلى أساس شهري، ارتفع النفط عند أعلى مستوى في الشهر، بعد ان هدأت مخاوف رفع أسعار الفائدة الأمريكية إلى حد ما من خلال تقرير الوظائف الضعيفة. وحصل المضاربون على ارتفاع أسعار النفط أخيرًا على استراحة من مخاوف رفع أسعار الفائدة بعد أن أشار تقرير الوظائف الأمريكية الذي جاء أضعف من المتوقع لشهر يونيو إلى بعض الهدوء في تشدد بنك الاحتياطي الفيدرالي عندما يجلس صانعو السياسة في البنك المركزي لمراجعة سعر الفائدة التالية في ثلاثة أسابيع.

كما ساعد في تعزيز المعنويات التقرير الأسبوعي عن مخزونات النفط الأمريكية، والذي تم نشره يوم

الخميس، والذي أظهر سحوبات شاملة للخام والوقود. وسجل الخام الأمريكي أعلى مستوى في شهر واحد مع غرب تكساس الوسيط ومقره نيويورك، ووصل إلى أكثر من 73 دولارًا للمرة الأولى منذ 12 يونيو مع أعلى مستوى خلال اليوم عند 73.09 دولارًا للبرميل. وفي الساعة 12:30 بالتوقيت الشرقي (16:30 بتوقيت جرينتش)، حوالي ساعتين حتى التسوية، ارتفع مؤشر الولايات المتحدة بمقدار 1.22 دولار، أو 1.7 ٪، إلى 73.05 دولارًا.

وخلال هذا الشهر، ارتفع سعر خام برنت في لندن 1.20 دولار أو 1.6 ٪ إلى 77.72 دولارًا بعد أعلى مستوى في شهر واحد عند 77.78 دولارًا. وعلى مدار الأسبوع، ارتفع خام غرب تكساس الوسيط 3.4 ٪ بينما أظهر خام برنت مكاسب بنسبة ٪3.7.

ضعف الاقتصاد

وارتفع النفط بعد أن ذكرت وزارة العمل أن أرباب العمل في الولايات المتحدة أضافوا 209000 من الوظائف غير الزراعية في يونيو، وهو رقم جاء أقل من تقديرات الاقتصاديين للمرة الأولى منذ 16 شهرًا، مما يشير إلى التقدم في محاولة بنك الاحتياطي الفيدرالي لمكافحة التضخم مع ارتفاع أسعار الفائدة.

وكان الاقتصاديون في وول ستريت يتوقعون نموًا للوظائف بمقدار 225 ألفًا للشهر الماضي، من 339 ألفًا منشورًا في وقت سابق لشهر مايو، والذي عدلته وزارة العمل نزولًا إلى 306 آلاف يوم الجمعة. فيما ظل معدل البطالة دون تغيير في يونيو عند 3.6 ٪ بينما زادت الأجور بنسبة 0.4 ٪ من 0.3 ٪ في مايو. وقال مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي إن نمو العمالة والأجور يجب أن يهدأ بشكل كبير لكبح جماح أسوأ تضخم واجهته الولايات المتحدة منذ أربعة عقود.

ولا يزال التضخم حارا، إذ يقول جولزبي من بنك الاحتياطي الفيدرالي إن تقرير وظائف واحد لا يعني الكثير ونما التضخم، وفقًا لمؤشر أسعار المستهلك بنسبة 4 ٪ على أساس سنوي في مايو، متباطئًا من أعلى مستوى في 40 عامًا عند 9.1 ٪ في يونيو 2022.

ومع ذلك، فإن تحمل بنك الاحتياطي الفيدرالي للتضخم هو 2 ٪ فقط سنويًا. ومنذ مارس 2022، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة 10 مرات، مضيفًا ما مجموعه ٪5 إلى معدل حقبة الوباء السابق البالغ ٪0.25. وبينما أوقف بنك الاحتياطي الفيدرالي مؤقتًا دورة رفع سعر الفائدة الشهر الماضي، هناك تكهنات بأنه قد يستأنف ذلك عندما يجتمع في 26 يوليو لمراجعة أسعار الفائدة التالية.

وقالت إدارة معلومات الطاقة في تقريرها الأسبوعي عن حالة البترول إنه في بيانات مخزونات النفط الأمريكية الصادرة يوم الخميس، تراجعت مخزونات الخام للأسبوع الثالث على التوالي بينما تقلصت مخزونات البنزين ونواتج التقطير.

انخفاض أسعار النفط والغاز يربك التدفق النقدي الحر

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

شفت الشركة الاستشارية الأميركية، اينرجي اوتلوك ادفايزرز، عن خيبة أمل واسعة النطاق من الوتيرة الحالية لنشاط الاستكشاف والإنتاج في الولايات المتحدة. وفي 7 يوليو، كشفت بيانات الحفر لدى بيكر هيوز لنشاط المنبع، أن عدد منصات الحفر يقف عند 680 في جميع أنحاء الولايات المتحدة بينما يمثل ذلك مكسبًا بست منصات من الأسبوع السابق، إلا أنه لا يزال 72 وحدة أقل، أو انخفاض 9.6 ٪، من نفس الأسبوع في عام 2022.

كما أنها فقط المكاسب الأولى في عدد الحفارات خلال الأسابيع العشرة الماضية. في وقت، يظل النشاط الأميركي بعيداً كل البعد عن التوقعات التي كانت لدى العديد من المتخصصين في هذا المجال في بداية هذا العام. واتضح أن الصناعة بلغت هذه المرحلة بسبب مجموعة متنوعة من القضايا. وتم تأكيد ذلك من خلال نتائج استطلاع الطاقة للربع الثاني لعام 2023 الذي أجري في بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس.

وبينما توضح الأرقام بعض جوانب المشكلة هذه، فإن الدليل الحقيقي شمل من كل من المشغلين وشركات المعدات والخدمات. ولا يزال لدى بعض المشغلين توقعات بحدوث ركود ويمتنعون عن الإنفاق الرأسمالي. فيما يواصل عدد من المشغلين المملوكين للقطاع العام ممارسة الانضباط المالي، ويختارون تقييد النفقات الرأسمالية لصالح أرباح أكبر للمساهمين.

ويؤدي الافتقار إلى الإقراض المصرفي للمنتجين المستقلين، ولا سيما الشركات الصغيرة، إلى تقليل قدرتهم على الاستثمار في أعمال حفر جديدة. وساهمت سياسات صنع القرار في البيت الأبيض المعادية للطاقة الاحفورية، في عرقلة نشاط المنبع وتعثر أعمال الاستكشاف والإنتاج في الولايات المتحدة، مما أدى لفشل مستوى أسعار العقود الآجلة للنفط منذ الأسبوع الثالث من أبريل في اختراق 80 دولارًا للبرميل. وخلال نفس الفترة، انخفض السعر إلى أقل من 70 دولارًا للبرميل عدة مرات. وهذا ليس مستوى سعر من شأنه أن يحفز شريحة واسعة من المشغلين لكسر انضباطهم المالي والاستثمار في رأس مال أكبر.

في غضون ذلك، انخفض المتوسط الشهري لأسعار الغاز الطبيعي في هنري هب بشكل ثابت منذ بداية عام 2023. وبشكل أكثر تحديدًا، كان متوسط سعر يناير 2023 هو 3.30 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ولكنه كان باهتاً عند 2.18 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال يونيو 2023.

ومن خلال معدلات إنتاج الغاز المرتفعة جنبًا إلى جنب مع مستويات تخزين الغاز العالية، والتي تفاقمت أكثر بسبب درجات الحرارة في الولايات الـ 48 السفلى التي كانت أكثر دفئًا من المتوسطات التاريخية من يناير إلى مارس 2023. ويكفي القول، لقد كان هذا مثبطًا كبيرًا في دفع المنتجين إلى التنقيب عن الغاز.

وقال أحد المنتجين في تعليقاته لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في دالاس: «لقد زادت المصروفات على كل شيء بشكل كبير، بينما ظلت أسعار النفط ضعيفة وسعر الغاز الطبيعي سالب». «ويبدو كما لو أن سعر التعادل للنفط يقع في منتصف نطاق 70 دولارًا للبرميل في هذه المرحلة. مما يرفع التكاليف لمستويات عالية جدًا مما يقلص الهوامش لدرجة أنه من الصعب الالتزام بمشاريع جديدة».

في حين، إن التضخم الاقتصادي الذي ترسخ في الولايات المتحدة خلال عام 2022، والذي خفت حدته جزئيًا، فقط الآن مسؤول عن رفع تكاليف جميع أنواع معدات وخدمات حقول النفط. واشتكى أحد المشغلين قائلاً: «استمرت تكاليف التشغيل في الزيادة والبقاء عند مستويات مرتفعة، مما أدى إلى استمرار تضييق الربحية». وعلق منتج آخر قائلاً: «يؤدي الانضباط الكبير في رأس مال خدمات حقول النفط إلى ارتفاع التكاليف». «ويجب أن تنخفض تكاليف رأس المال بأكثر من 10٪ لزيادة أنشاط الاستكشاف والحفر».

في غضون ذلك، أعربت إحدى شركات توريد الخدمات عن أسفها لأنه «بينما تتباطأ الزيادات في أسعار المعدات، فإن الارتفاع المستمر في أسعار الفائدة يجبرنا على زيادة أسعارنا لشركات الإنتاج. وفي الوقت نفسه، لا تظهر الحكومة الفيدرالية أي علامات على خفض الإنفاق لتخفيف الضغوط التضخمية. وهذا عبء كبير يتم فرضه على الشركات ودافعي الضرائب في نهاية المطاف»، بحسب الشركة الاستشارية الأمريكية، اينرجي اوتلوك ادفايزرز.

وتعتبر قضايا القوى العاملة عاملاً لا يزال قائماً، حيث يؤثر توافر العمالة على قدرة المشغلين على توسيع

النشاط. ولاحظ أحد المنتجين أن «توافر العمالة يمثل مشكلة كبيرة في مناطق ذوي الياقات الزرقاء». «ومن الصعب العثور على موظفين، ومتطلبات معدل الأجور مستمرة في الزيادة.» ووافق عامل آخر على ذلك قائلاً: «من الصعب العثور على العمالة، حيث إن وصمة العار الناتجة عن الوقود الأحفوري تدفع المواهب الشابة بعيداً».

ومثل كثير من أنحاء البلاد، كان المنتجون ينتظرون حدوث ركود في النهاية الخلفية للتضخم، كما توقع العديد من الاقتصاديين. وحقيقة أن الركود لم يحدث هو، في حد ذاته، مشكلة. وقال أحد المشغلين لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في دالاس: «كل التوقعات الاقتصادية غير المؤكدة لا تعطي الثقة فيما سيحدث في المستقبل».

وعلق منتج آخر قائلاً: «يبدو أن إشاعة الركود تدفع الناس إلى اللعب بشكل متحفظ لأنهم لا يعرفون ما سيحدث (بدلاً من المراهنة على النمو). يؤدي عدم اليقين هذا إلى قيام المشترين بتقليل مشترياتهم وتوقعاتهم للنمو». وفيما يتعلق بجانب العرض، قالت إحدى الشركات، «نعتقد أن الربع القادم سيشهد أسعاراً ثابتة للنفط بينما تواجه الولايات المتحدة تضخمها الحالي ومعاناتها الاقتصادية».

الانضباط المالي

وعبّر المشغلون عن مجموعة متنوعة من الأسباب للاحتفاظ بالحد من الإنفاق. على سبيل المثال، قال أحد المشاركين في الاستطلاع: «إن انخفاض أسعار النفط والغاز يؤثر بشكل كبير على التدفق النقدي الحر ويقلل من النفقات الرأسمالية». وأشار منتج آخر إلى أن الشركات المملوكة للقطاع العام تساعد في تقليص نشاط الحفارات من خلال توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين، وقال: «التنقيب عن الأرباح بعد سداد الديون للمستثمرين يقلل من عدد الحفارات.» بالإضافة إلى ذلك، «الأمور ليست جيدة في أعمال النفط والغاز بالنسبة للمنتج المستقل الصغير»، كما قال أحد المشغلين، في شرح سبب استمرار شركته في الإنفاق على النفقات الرأسمالية.

ويتطلع جزءًا معيناً من المجتمع المالي في الولايات المتحدة، الآن إلى فكرة إقراض المال لشركات المنبع،

معتقـدًا أنهـا تسـاعد فـي إنقـاذ الكوكب. وأشـار أحد المشـغلين إلـى أن «الافتقـار إلى الإقـراض المصرفي للمنتجين المسـتقلين قد قلل بشـكل كبير من قدرتنا على الاستثمار في مشاريع جديدة». «نحن مقيدون بالتدفق النقدي العضوي لدينا، وقد أدى انخفاض أسعار الغاز الطبيعي إلى خفض هذا التدفق النقدي بأكثر من النصف.»

وفي الوقت نفسـه، أوضحت إحدى شـركات المعدات والخدمات الافتقار إلى نمو النشـاط بتعليق موجز: «لا يزال الوصول إلى رأس المال لقاعدة عملائنا يمثل تحديًا». وقال التقرير، ربما لم يولد أي عامل آخر غير أسـعار السـلع والتكاليـف المتضخمة الكثير من التعليقات على اسـتطلاع مجلس الاحتياطـي الفيدرالي في دالاس كمـا فعل دور الحكومة في المنبع.

وقال أحد المنتجين «عدم اليقين التنظيمي لا يزال يمثل مشكلة». بعد هذا التعليق، صرحت شركة أخرى، «إن الافتقـار إلـى الدعـم مـن إدارة بايـدن يجعل الاسـتثمار موضع تسـاؤل.» ومـع ذلك، لاحظ آخـر أنه «مع استمرار الحكومة في» حربها «على النفط والغاز، هناك تكاليف إضافية ذات صلة لأصحاب المصالح العاملة. ولدينا أمل في أنه مع نضال الإنتاج، ستبدأ قاعدة العرض والطلب». على صعيد الحوكمة والبيئة، ذكر أحد المشغلين أن «عدم اليقين بشأن لوائح تنفيس غاز الميثان يمثل مشكلة تؤثر على أعمالنا».

وفي مجموعة الخدمات والتوريد، عبرت إحدى الشـركات عن إحباطها، مشـيرة إلى أن «الوكالات التنظيمية الفيدرالية تواصل مضايقة صناعتنا، وبالتالي تعريض أمن الطاقة في بلدنا للخطر». وقالت شركة أخرى، مفضلة أن تكون أقل أهمية، «سوف نتأرجح ونحاول البقاء تحت الرادار، حتى لا نلفت الانتباه من المشرعين والمنظميـن». ويبـدو أن أسـعار النفـط يتـم تداولهـا كأداة ماليـة مرعبـة من هـذا الركود الوشـيك بدلاً من الاهتمام بأساسـيات العرض والطلب، والتي تشـير إلى عوامل جذب قوية في طريقنا».

أسعار النفط تحت تأثير البيانات الاقتصادية والمخاوف بشأن أكبر اقتصادين في العالم

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

استمرت تقلبات أسعار النفط الخام في بداية تعاملات الأسبوع، حيث تلقت دعما من التخفيضات الطوعية لـ»أوبك+»، مقابل استمرار مخاوف الركود الاقتصادي العالمي.

وتعود التقلبات السعرية بشكل رئيس إلى البيانات الاقتصادية الضعيفة للصين والإشارة إلى الركود الأمريكي الذي قوض الثقة بتوقعات النمو.

وقال لـ «الاقتصادية» محللون نفطيون: إن أسعار النفط الخام تواجه ضغوطا هبوطية بسبب ضعف البيانات الاقتصادية القادمة من الصين وأمريكا، إضافة إلى توقعات بمواصلة البنوك المركزية رفع أسعار الفائدة.

وأشاد المحللون بجهود السعودية وروسيا في خفض الإنتاج وتقييد المعروض النفطي العالمي لمواجهة توقعات التباطؤ الاقتصادي، مشيرين إلى أن تحالف «أوبك+» يحافظ على توقعات إيجابية للطلب العالمي على النفط الخام، ما يشير إلى أن السوق قد تتجه نحو الانتعاش بوتيرة قوية ومتواصلة.

في هذا الإطار، قال روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، إن أسعار النفط الخام استقرت نسبيا عند أعلى مستوياتهما في عشرة أسابيع في ختام الأسبوع الماضي، لكن عمليات جني الأرباح والمخاوف الاقتصادية ضغطت هبوطيا على الأسعار في مستهل الأسبوع الجديد، حيث تشير الدلائل إلى أن التعافي الاقتصادي الصيني قد يتباطأ، ما قد يكبح مكاسب أسعار النفط.

وأضاف أن المعنويات الإيجابية ما زالت قائمة في السوق، حيث توجد جهود حثيثة للمنتجين في هذا الصدد، خاصة الإجراءات المتعلقة بالتخفيضات الطوعية التي اتخذتها مجموعة «أوبك+» بالتوازي مع خطط الإدارة الأمريكية من أجل إعادة ملء الاحتياطي النفطي الاستراتيجي، وهو ما نجح بالفعل في وضع حد أدنى لأسعار النفط.

من جانبه، أكد ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، أن أسعار النفط الخام تحت وطأة عمليات جني أرباح واستمرار المخاوف بشأن أكبر اقتصادين في العالم وهما الولايات المتحدة والصين، مبينا أن السوق تتنازعها مؤثرات عدة قوية ومتضادة التأثير، أهمها مخاوف الاقتصاد الكلي مقابل

جهود «أوبك+» لتشديد السوق.

من ناحيته، قال ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أن تخفيضات إنتاج تحالف «أوبك+» وإعلان الإدارة الأمريكية خططها لشراء نحو ستة ملايين برميل من النفط لدعم الاحتياطي البترولي الاستراتيجي أديا بالفعل إلى الحد من انخفاض أسعار النفط الخام، كما قدمت التخفيضات من كل من السعودية وروسيا كثيرا من الدعم للأسعار، على الرغم من أن السوق يجب أن تستمر في التعامل مع حالة عدم اليقين الكلية، التي هيمنت على السوق خلال الشهرين الماضيين.

وأشار إلى أن سوق النفط الخام ما زالت متفائلة في حدوث بعض الانتعاش في النصف الثاني من هذا العام معلقة الآمال على توقعات أن تحقق الصين مزيدا من التحفيز الاقتصادي والمالي في الأشهر المقبلة.

بدورها، قالت تيتي أولاور مدير التسويق التجاري في شركة «سيتا» النيجيرية للنفط، إن ندوة «أوبك» الدولية في ختام الأسبوع الماضي كانت إيجابية للغاية وداعمة لاستقرار السوق النفطية من خلال رسائل قوية عن تماسك «أوبك+» ورغبتهم المستمرة في تطوير التعاون المشترك من أجل علاقة قوية ومتوازنة بين العرض والطلب والمخزونات. وذكرت أنه مع اندفاع البنوك المركزية لترويض التضخم عن طريق رفع معدلات الفائدة بدأ تجار النفط في بيع نفطهم المخزن لخفض التكاليف.

وفيما يخص الأسعار، تراجعت العقود الآجلة لخام برنت 78 سنتا أو 0.99 في المائة إلى 77.69 دولار للبرميل عند التسوية أمس. بينما هبطت العقود الآجلة للخام الأمريكي 87 سنتا أو 1.18 في المائة إلى 72.99 دولار للبرميل عند التسوية.

أمانة الشرقية: زيارات تفتيشية على منشآت بيع الغاز

الخبر - إبراهيم الشيبان

الرياض

نفذت أمانة المنطقة الشرقية مؤخراً، حملات ميدانية على منشآت بيع الغاز، بغرب الدمام، وذلك بمشاركة عدة جهات ذات العلاقة.

وأوضح رئيس بلدية غرب الدمام المهندس فايز الشمري، بأن إدارة الأسواق بالبلدية، وبمشاركة إدارة الدفاع المدني والهلال الأحمر، قامت بزيارة ست منشآت لبيع وإعادة تعبئة أسطوانات الغاز، للتأكد من تطبيق اشتراطات البلدية واشتراطات السلامة الخاصة بالموقع المماثلة.

وأشار أن البلدية رصدت خلال الجولات، عدة مخالفات، أهمها عدم وضع لوحة توضح الأسعار، وعدم وجود لوحات تثقيفية وتوعوية لكيفية استخدام أدوات السلامة الخاصة بإطفاء الحريق.

وذكر المهندس الشمري أن هذه الحملات تأتي امتداداً للحملات المشتركة بين الجهات ذات العلاقة والتي من شأنها الحفاظ سلامة المنشأة خلال تعبئة الغاز.

بيان خليجي - روسي يؤكد دعم الاقتصاد العالمي واستقرار أسواق النفط

الاقتصادية

أكد المشاركون في الاجتماع الوزاري السادس للحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا، أهمية الحوار الاستراتيجي بين دول الخليج وروسيا، لتحقيق المصالح المشتركة وتعزيز علاقات الصداقة والثقة المتبادلة والتعاون، كما أكدوا الدور المهم الذي تقوم به دولهم لدعم الاقتصاد العالمي واستقرار أسواق الطاقة، وتعزيز الرخاء والازدهار.

وترأس جانب مجلس التعاون بدر البوسعيدي وزير الخارجية العماني، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري لمجلس التعاون، وترأس جانب روسيا سيرجي لافروف، وزير الخارجية، وشارك في الاجتماع وزراء الخارجية في دول الخليج، وجاسم البديوي الأمين العام للمجلس.

وشدد الوزراء، في البيان الصادر عقب اجتماعهم أمس في موسكو، على أهمية تضافر الجهود كافة لتحقيق السلام والأمن والاستقرار والازدهار في جميع أنحاء العالم، وأولوية استتباب السلم والأمن الدوليين، من خلال الاحترام المتبادل والالتزام بمبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وحسن الجوار، والحفاظ على النظام الدولي القائم على احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها.

كما رحبوا باتفاق السعودية وإيران بجهود ووساطة عمان والعراق والصين، الذي تضمن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، معربين عن أملهم أن يشكل هذا الاتفاق خطوة إيجابية لحل الخلافات وإنهاء النزاعات الإقليمية كافة بالحوار والطرق الدبلوماسية، مؤكدين أهمية أن تقوم العلاقات بين الدول على أسس التفاهم والاحترام المتبادل وحسن الجوار واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والالتزام بميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية.

وأشاد الجانبان بالجهود الناجحة لدول مجموعة «أوبك +»، التي أسهمت في استقرار سوق البترول العالمية، وأكدوا أهمية استمرار هذا التعاون، وضرورة التزام جميع الدول المشاركة باتفاقية «أوبك +»، بما يخدم مصالح المنتجين والمستهلكين، ويدعم نمو الاقتصاد العالمي.

وفي إطار تنفيذ مذكرة التفاهم للحوار الاستراتيجي التي تم التوقيع عليها خلال الاجتماع الوزاري المشترك

الأول للحوار الاستراتيجي بين الجانبين في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) 2011، في مدينة أبوظبي في الإمارات، اعتمد الوزراء خطة العمل المشترك للحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون وروسيا للفترة (2023 2028-).

وحددت خطة العمل المشترك المستهدفات المتوقع تحقيقها خلال الفترة المقبلة، والآليات والبرامج اللازمة لتنفيذها وترجمة تطلعات الجانبين إلى خطوات عملية ملموسة لتحقيق تلك الأهداف. حيث تتضمن الخطة تعزيز الحوار السياسي بين الجانبين، ومواصلة الاتصالات المنتظمة بين وزراء الخارجية، وبين كبار المسؤولين والخبراء من دول المجلس وروسيا لتبادل وجهات النظر بصفة منتظمة حول القضايا السياسية الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، ومتابعة وتيرة الإنجاز في تنفيذ خطة العمل المشترك.

واتفق الجانبان على العمل على تهيئة بيئة ملائمة لزيادة التبادل التجاري والاستثمار وتطوير سلاسل إمدادات الطاقة من خلال تشجيع التواصل بين ممثلي قطاع الأعمال بهدف الاستفادة من فرص الاستثمار في دول مجلس التعاون وفي روسيا، وتعزيز التعاون في مجال الطاقة، وعقد اجتماعات منتظمة للمختصين والفنيين في هذا المجال لوضع الأطر اللازمة لذلك، والتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والسلامة النووية، والكهرباء، وكفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، وصناعة الهيدروجين الأخضر، وتقنيات الاقتصاد الدائري الكربوني، بهدف تقليل الانبعاثات.

وأكد الوزراء دعم التعاون بينهما في مواجهة التحديات المتعلقة بالتغير المناخي والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وحالات الطوارئ والكوارث والأزمات البيئية، والسياسات المائية، والمحافظة على التنوع البيولوجي، والتعاون في مجال الزراعة من خلال تبادل الخبرات في مجال تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة وتعزيز التجارة في المنتجات الزراعية بين دول مجلس التعاون وروسيا. وفي هذا المجال أشاد الوزراء بالفعاليات والمبادرات الإقليمية في هذا الشأن، بما في ذلك مبادرة «الشرق الأوسط الأخضر»، و«أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» المقرر إقامته في السعودية في تشرين الأول (أكتوبر) 2023، ومعرض إكسبو للبستنة في قطر الذي يبدأ في تشرين الأول (أكتوبر) 2023.

وأشاد الوزراء بالدور الرائد الذي تقوم به دول مجلس التعاون لمواجهة ظاهرة التغير المناخي، وجددوا الترحيب والدعم للإمارات لاستضافتها مؤتمر COP28 هذا العام لدعم الجهود الدولية في هذا الإطار.

بعد تأجيل طويل .. اتفاق للطاقة بين العراق و«توتال» بقيمة 27 مليار دولار

الاقتصادية

وقع العراق وشركة توتال إنرجيز الفرنسية العملاقة للنفط أمس اتفاقا مؤجلا منذ فترة طويلة بقيمة 27 مليار دولار يهدف إلى زيادة إنتاج النفط وتعزيز قدرة البلاد على إنتاج الكهرباء من خلال تنفيذ أربعة مشاريع للنفط والغاز والطاقة المتجددة.

كان الاتفاق قد جرى توقيعه في عام 2021 لكنه تأجل بشكل متكرر بسبب الشروط، وجرى استكمال الاتفاق في نيسان (أبريل) عندما وافق العراق على الحصول على حصة أصغر مما طلبه في البداية في المشروع لتصبح 30 في المائة مع حصول شركة توتال إنرجيز على حصة 45 في المائة وقطر للطاقة على 25 في المائة.

ووقع باتريك بويان رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة توتال إنرجيز الاتفاق مع وزير النفط العراقي حيان عبدالغني خلال حفل أقيم في بغداد حيث أشاد بويان بالاتفاق قائلا إنه «يوم تاريخي».

وأكد بويان أن العمل في المشروع سيبدأ في هذا الصيف، وسيجري استثمار عشرة مليارات دولار على مدى الأعوام الأربعة المقبلة.

وقال «هذا هو يوم البداية، سننفذ المشروع في الأعوام الأربعة المقبلة لمصلحة الجميع في العراق».

ويهدف مشروع تطوير ونمو الغاز المتكامل إلى تحسين إمدادات الكهرباء في البلاد، بما في ذلك عن طريق استغلال الغاز المصاحب في ثلاثة من حقول النفط في تشغيل محطات الكهرباء، ما يسهم في تقليل فاتورة الاستيراد.

وقالت شركة توتال إنرجيز إنها ستطور أيضا محطة لتوليد لكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة جيجاواط لإمداد شبكة محافظة البصرة بالكهرباء.

وقال عبدالغني عن مشروع الطاقة الشمسية إنه البداية الحقيقية للاستثمار في الطاقة المتجددة في العراق.

كما يتضمن مشروع تطوير ونمو الغاز المتكامل إنشاء محطة معالجة ستمكن العراق المنكوب بالجفاف من استغلال مياه البحر في عملية إنتاج النفط كثيفة الاستخدام للمياه بدلا من مياه الأنهار والأهوار العذبة.

ويأمل العراق أن يجذب المشروع استثمارات أجنبية جديدة إلى قطاع الطاقة لم يشهدها منذ موجة الصفقات الغزيرة التي عقدها عقب انسحاب القوات الأمريكية من العراق منذ أكثر من عقد.

وقال بويان «آمل أن تكون هذه إشارة قوية للمستثمرين الآخرين للقدوم إلى العراق».

وقلصت كل من إكسون موبيل وشل وبي.بي عملياتها في العراق في الأعوام الأخيرة، ما ساهم في جمود إنتاج النفط.

وظلت الطاقة الإنتاجية للنفط في العراق عند نحو خمسة ملايين برميل يوميا في الأعوام الأخيرة.

وقال بويان إن الاتفاق الذي تم توقيعه حديثا يتضمن خططا لزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط في حقل أرطاوي في البصرة إلى 120 ألف برميل يوميا في غضون عامين ثم إلى 210 آلاف برميل يوميا في غضون أربعة أعوام.

ويأتي هذا الإعلان فيما يعمل العراق الغني بالنفط على جذب مستثمرين من أجل تحديث بنيته التحتية التي أنهكتها عقود من النزاعات وسوء الإدارة والفساد.

وتهدف بعض الاستثمارات المنتظرة في إطار مشروع «توتال» إلى تحديث قطاع الكهرباء المتهالك.

ويعيش سكان العراق البالغ عددهم 42 مليون نسمة بشكل يومي انقطاعا متكررا للكهرباء قد يصل إلى عشر ساعات في اليوم، ويزيد الأمر سوءا ارتفاع درجات الحرارة حتى الـ50 خلال الصيف.

من ناحيته، قال باتريك بويان لـ«الفرنسية» إن «الأمور منتظمة، والشراكة جرى توطيدها»، مضيفا أن «توتال إنرجيز بدأت العمل في العراق عام 1924، أي قبل نحو قرن، لهذا فإن للأمر رمزية كبيرة .. أن أكون هنا اليوم للحفاظ على هذا التاريخ وضمان استمراريته».

وأوضح باسم محمد خضير وكيل شؤون الاستخراج في وزارة النفط العراقية أن «الخطوات العملية على أرض الواقع تبدأ بعد شهر، من إنشاء البنى التحتية، والدراسات الخاصة»، مضيفا أنه «بعد ثلاثة أعوام تبدأ المشاريع تعطي ثمارها».

وبموجب المشروع ستستثمر «توتال»، الموجودة في العراق منذ العشرينيات، مع شركائها، في أربعة مشاريع متعلقة بإنتاج الكهرباء والنفط.

ويهدف أحد هذه المشاريع إلى تجميع الغاز المحترق من ثلاثة حقول نفطية في جنوب البلاد من أجل استغلاله في توليد الطاقة الكهربائية.

وتعد ممارسة حرق الغاز المصاحب لإنتاج النفط ممارسة شديدة التلويث وهي قديمة من قدم البدء بإنتاج الذهب الأسود.

والعراق ثاني بلد في العالم من حيث حرق الغاز بعد روسيا، وفق البنك الدولي.

أما المشروع الآخر الذي سيتم العمل عليه في إطار الاتفاق مع «توتال» فهو مشروع يهدف إلى استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة ألف ميجاواط لتغذية الشبكة الكهربائية في محافظة البصرة.

ويهدف أحد هذه المشاريع إلى تطوير حقل أرطاوي النفطي في جنوب البلاد، لإنتاج ما معدله 210 آلاف برميل في اليوم أي ما يوازي 1.7 مليار برميل خلال 30 عاما.

أما المشروع الأخير، فيتعلق ببناء مصنع يهدف إلى معالجة مياه البحر لتوفيرها لحقول النفط وكذلك كمياه للشرب في مدينة البصرة في جنوب البلاد. ويتيح المشروع معالجة خمسة ملايين برميل من المياه في اليوم، وفق أرقام جرى الكشف عنها أمس.

وقال باتريك بويان إن «الاتفاقات تشكل انطلاقة لبدء العمل على الأرض سنحرك فرقنا هذا الصيف».

وأضاف «المرحلة الأولى من محطة الطاقة الشمسية ستتحقق خلال عامين. كذلك، خلال عامين سنعمل على المرحلة الأولى من الجانب الخاص بالنفط الذي من شأنه أن يرفع الإنتاج إلى 120 ألف برميل في اليوم».

وأوضح أنه «بحلول 2027 - 2028، سيتحقق مجمل المشروع، وسنكون قد انتهينا من (الجزء الخاص) بالمياه وخفض حرق الغاز والحقل النفطي في مجال الإنتاج ومجمل مشروع محطة الطاقة الشمسية».

«أكوا باور» تتأهل إلى المنافسة النهائية لتشييد محطة شمسية في الإمارات

اقتصاد الشرق

تتوقع «شركة مياه وكهرباء الإمارات» توقيع اتفاقية شراء الطاقة من مشروع «محطة العجبان المستقلة للطاقة الشمسية الكهروضوئية»، في الربع الرابع من العام الجاري بعدما تسلمت 4 عروض لتشييد المحطة.

العروض قدمتها كل من «أكوا باور» المدرجة في السوق المالية السعودية، و«إي دي إف للطاقة المتجدّدة»، و«ماروبيني كوربوريشن»، و«ائتلاف شركتَيْ جينكو باور وجير»، لبناء المحطة بقدرة 1500 ميغاواط من الكهرباء. وسوف تجري شركة «مياه وكهرباء الإمارات» التحليل الفني والمالي للعروض المقدّمة، لاختيار أفضل العروض، بحسب بيان صادر عن مكتب أبوظبي الإعلامي يوم الإثنين.

سوف تعمل المحطة الجديدة، إلى جانب محطتي «نور أبوظبي» و«الظفرة للطاقة الشمسية الكهروضوئية»، على رفع إجمالي القدرة الإنتاجية لشركة «مياه وكهرباء الإمارات من الطاقة الشمسية» إلى نحو 4 غيغاواط.

النفط يقود ارتفاع الإيرادات العامة في عُمان خلال النصف الأول

الشرق الأوسط

شهدت الإيرادات العامة للدولة في عُمان حتى نهاية مايو (أيار) 2023، ارتفاعاً بنسبة 3 في المائة، مسجلةً نحو 5 مليارات و463 مليون ريال عُماني، (14.2 مليار دولار)، مقارنة بـ5 مليارات و325 مليون ريال عُماني (13.8 مليار دولار) خلال الفترة نفسها من عام 2022.

وأوضحت النشرة الشهرية الصادرة عن وزارة المالية في سلطنة عُمان أن ذلك يُعزى بشكل رئيسي إلى ارتفاع صافي إيرادات النفط والإيرادات الجارية، مشكلةً 52 في المائة و30 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة على التوالي.

وارتفع صافي إيرادات النفط حتى نهاية مايو 2023 بنسبة 9 في المائة، مسجلاً نحو مليارين و810 ملايين ريال عُماني (7.3 مليار دولار)، مقارنة بمليارين و568 مليون ريال عُماني (6.6 مليار دولار) حتى نهاية مايو 2022.

ويأتي هذا الارتفاع مدفوعاً بارتفاع متوسط سعر النفط المحقق ليصل إلى 84 دولاراً للبرميل، بالإضافة إلى ارتفاع متوسط الإنتاج ليصل إلى مليون و64 ألف برميل يومياً. فيما انخفض صافي إيرادات الغاز حتى نهاية مايو 2023 بنسبة 26 في المائة، ليصل إلى نحو مليار و3 ملايين ريال عُماني، مقارنة بمليار و356 مليون ريال عُماني بنهاية مايو 2022.

ويُعزى هذا الانخفاض إلى تغير منهجية تحصيل إيرادات الغاز وفق النظام المالي الجديد لـ«شركة الغاز المتكاملة»، والقائم على توريد صافي إيرادات الغاز بعد خصم مصروفات شراء ونقل الغاز.

وارتفعت الإيرادات الجارية المحصلة حتى نهاية مايو 2023 بنسبة 18 في المائة مسجلةً نحو مليار و644

مليون ريال عُماني، مقارنة بمليار و393 مليون ريال عُماني في الفترة ذاتها من عام 2022.

وبلغ الإنفاق العام للدولة حتى نهاية مايو 2023 نحو 4 مليارات و882 مليون ريال عُماني، مرتفعاً بمقدار 188 مليون ريال عُماني؛ أي بنسبة 4 في المائة عن الإنفاق الفعلي للفترة ذاتها من عام 2022. وتتمثل أبرز أوجه الإنفاق في المصروفات الجارية التي بلغت حتى نهاية مايو 2023 نحو 3 مليارات و365 مليون ريال عُماني، منخفضةً بنحو 320 مليون ريال عُماني؛ أي بنسبة 9 في المائة مقارنة بنحو 3 مليارات و685 مليون ريال عُماني خلال الفترة ذاتها من عام 2022.

كما تمثلت أبرز أوجه الإنفاق في مجال المصروفات الإنمائية للوزارات المدنية التي بلغت حتى نهاية مايو نحو 289 مليون ريال عُماني، بنسبة صرف بلغت 32 في المائة من إجمالي السيولة الإنمائية المخصصة لعام 2023 والبالغة 900 مليون ريال عُماني.

وبلغ إجمالي المساهمات والنفقات الأخرى حتى نهاية مايو 2023 نحو 678 مليون ريال عُماني، مرتفعةً بنسبة 31 في المائة مقارنة بتسجيل 516 مليون ريال عُماني في الفترة نفسها من عام 2022؛ ويُعزى هذا الارتفاع إلى صرف تكاليف دعم قطاع الكهرباء حتى نهاية مايو 2023 والبالغة نحو 244 مليون ريال عُماني، ودعم المنتجات النفطية بنحو 143 مليون ريال عُماني. كما بلغ التحويل لبند مخصص سداد الديون نحو 166 مليون ريال عُماني.

وسجّلت الموازنة العامة للدولة بنهاية مايو 2023 فائضاً مالياً بلغ نحو 581 مليون ريال عُماني (1.5 مليار دولار)، مقارنة بتسجيل فائض بلغ 631 مليون ريال عُماني (1.6 مليار دولار) في الفترة ذاتها من عام 2022.

وفي ما يتعلق بالأداء الاقتصادي والمحلي والعالمي، أشارت بيانات «المركز الوطني للإحصاء والمعلومات» الصادرة في يونيو 2023 إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان بالأسعار الثابتة قد ارتفع بنهاية الربع الأول من عام 2023 بنسبة 4.7 في المائة، مسجلاً ما قيمته 8.7 مليار ريال عُماني، مقارنة بنحو 8.3 مليار ريال عُماني بنهاية الربع الأول من عام 2022. كما ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة النفطية

خلال الربع الأول من عام 2023 بنسبة 3.5 في المائة، مسجلةً نحو 2.8 مليار ريال عُماني مقارنة بالربع ذاته من عام 2022.

ما أسباب التغيير الشهري في الخفض الطوعي لإنتاج النفط؟ أنس الحجي يجيب

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن التغيير الذي شهده الخفض الطوعي لإنتاج النفط من جانب السعودية وروسيا له أسباب متعددة.

وأوضح الحجي -خلال حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة»، قدّمها بعنوان «تمديد السعودية لتخفيض الإنتاج: الانعكاسات الاقتصادية والسياسية»- أن المملكة مدّدت الخفض الطوعي الإضافي، الذي كان بمقدار مليون برميل يوميًا في يوليو/تموز الجاري، إلى شهر أغسطس/آب المقبل.

وأضاف: «في أعقاب ذلك، أعلنت روسيا زيادة في الخفض الطوعي لإنتاج النفط بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، ثم أعلنت الجزائر تخفيضًا طوعيًا إضافيًا قدره 20 ألف برميل يوميًا، وكلها خطوات استهدفت دعم سوق النفط العالمية».

ما أسباب التغيير الشهري للخفض الطوعي؟

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إنه مع انهيار أسعار النفط في عام 2020 -بسبب إغلاقات كورونا التي أدت إلى انخفاض ضخم في الطلب على النفط- خفّضت دول أوبك الإنتاج بمقدار 9.7 مليون برميل يوميًا، وهو أكبر تخفيض تاريخيًا.

ولفت الحجي، إلى أن هذا الخفض الطوعي لإنتاج النفط لم يكن متوقعًا أبدًا، ولكن المنظمة لجأت بعدها إلى الاجتماعات الشهرية وتكوين لجان، واستطاعت إنقاذ السوق، وهذا واضح في عامي 2021 و2022.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- حجم إنتاج النفط من جانب السعودية

وبعض دول أوبك+ حتى نهاية 2024:

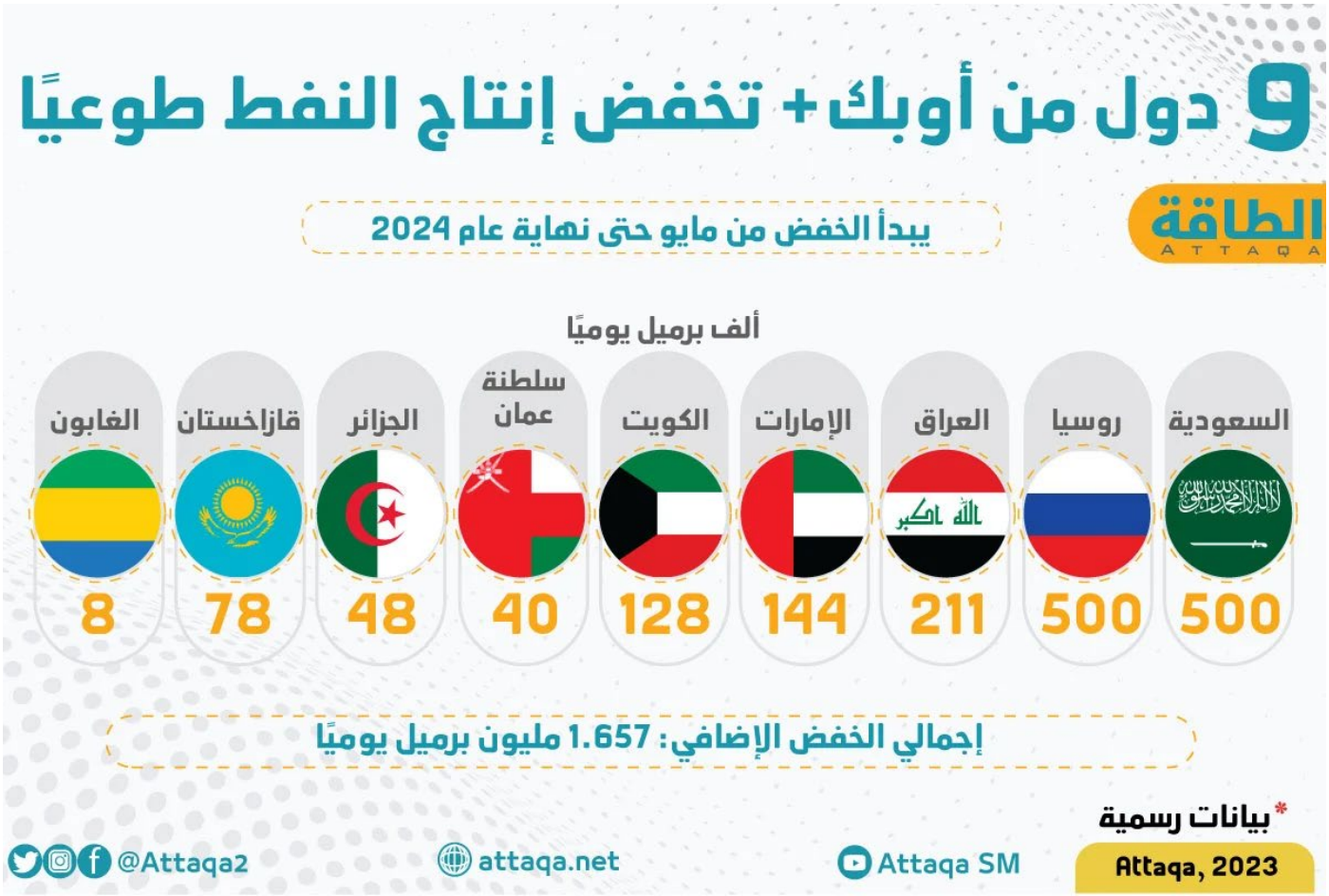

ضاف: «بالنظر إلى تاريخ دول أوبك -تحديدًا- وهي جزء من أوبك+، نجد أن المدة الذهبية لدول أوبك في إدارة السوق منذ تأسيسها عام 1960 حتى الآن هي عامي 2021 و2022، وقد يكون السبب -وهو أمر يحتاج إلى بحث أكثر- هو الاجتماعات الشهرية التي مكّنتها من أن تكون أكثر مرونة».

وأوضح أن هذه الاجتماعات الشهرية مكّنت دول أوبك من مراقبة السوق بصورة دائمة، وهذه المراقبة والاجتماعات انتهت مع نهاية العام الماضي، إذ قرر الأعضاء أن يعودوا إلى ما كانت أوبك عليه سابقًا، وهو اجتماعان خلال العام الواحد، الأول في منتصف العام والآخر في نهايته.

ولكن في الوقت نفسه -وفق الحجي- اتفقت دول أوبك على أن تجتمع لجنة مراقبة السوق كل شهرين، وحال وجود سبب يمكن أن تقترح تغيير الإنتاج، أو إذا كان هناك شيء طارئ يمكن أن تطلب اجتماعًا طارئًا للمنظمة.

وأشار إلى أنه منذ بداية العام الجاري 2023 اتضح أن هناك مشكلة كبيرة، إذ انخفضت الأسعار بصورة كبيرة، وكانت هناك مشكلات عديدة في السوق، وواضح أن دول أوبك كانت من المقرر أن تخفّض الإنتاج بصورة أبكر، ولكن أن تأتي متأخرًا أفضل من ألا تأتي أبدًا.

وتابع: «أعلنوا التخفيض الأول في عام 2023، وهو الخفض الطوعي لإنتاج النفط، الذي جرى تمديده لاحقًا، إذ كان حتى نهاية العام الجاري 2023، وامتد حتى نهاية العام المقبل 2024، ولكن الأسعار لم تتحرك، والأمور لم تتغير».

وقال الحجي، إن أعداء المملكة وأعداء أوبك استغلوا هذه الفكرة، وزعموا أن أوبك فشلت في إدارة السوق، ما دعا قادة أوبك+ إلى إدراك ضرورة المراقبة الشهرية كما كانت في 2021 و2022، فبدلًا من الاجتماعات الشهرية قررت السعودية وحدها أن تُقدم على الخفض الطوعي لإنتاج النفط بمقدار مليون برميل يوميًا لمدة شهر، قابلًا للتجديد، كما ترى المملكة.

وأردف: «لا أحد كان يعرف ما إذا كانت المملكة ستمدّد الخفض الطوعي لإنتاج النفط بمقدار مليون برميل يوميًا مرة أخرى أم لا حتى اللحظة الأخيرة، وهذه هي فكرة الاجتماعات الشهرية نفسها، التي تهدف في النهاية إلى الأخذ بزمام الأمور، وسحب البساط من تحت المضاربين ووسائل الإعلام المعادية».

الخفض الطوعي وأسعار النفط

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إنه ليس من الضرورة أن يكون الخفض الطوعي لإنتاج النفط هدفه رفع الأسعار، إذ إن وزراء أوبك لا يتكلمون عن أسعار النفط، وإنما يتكلمون عن العرض والطلب وتوازن السوق.

وتابع: «من يُعادون أوبك بوجه عام، خاصة في وسائل الإعلام، تكلموا كثيرًا عن كيف أن تصرفات المملكة لم تؤتِ ثمارها وفشلت، وهذا الكلام غير صحيح، لأنه لو عدنا إلى اجتماع أوبك في بداية شهر يونيو/حزيران الماضي، كان هناك توقع ضمن المضاربين والمحللين بأن أوبك+ سيخفّض الإنتاج».

ومن ثم -وفق الحجي- فإن عدم تخفيض الإنتاج يعني بالضرورة انخفاض أسعار النفط، ولكن أوبك+ اجتمع ولم يقرر تخفيض الإنتاج، فكل ما فعله هو تمديد الخفض الذي اتفق عليه مسبقًا حتى نهاية 2024، فكان من المنطقي أن تخفّض المملكة مليون برميل يوميًا لمنع الأسعار من الانهيار.

وأضاف: «هناك سببان عندما نتكلم عن أسباب التغيير الشهري في الخفض الطوعي لإنتاج النفط، السبب الأول هو الأخذ بزمام الأمور وسحب البساط من تحت المضاربين ووسائل الإعلام المعادية، والأمر الآخر هو منع الأسعار من الانخفاض».

وبالتالي -حسب الحجي- فإن من يقول إن جهود السعودية فشلت لأن الأسعار لم ترتفع، ينظرون إلى النصف الفارغ من الكوب، فإذا نظروا إلى الجزء الآخر، سيجدون أنه مليء، إذ إن الأسعار لم تنخفض، ولولا الخفض الطوعي لإنتاج النفط من جانب السعودية، لكانت الأسعار أقل من الحالية بنحو 5 دولارات.

ما آثار خفض إنتاج النفط اقتصاديًا وسياسيًا؟ وهل تتنافس السعودية وروسيا؟

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن خفض إنتاج النفط له تأثيرات اقتصادية وسياسية عالمية، أولها أن الأسعار لم تتجاوب بشكل كبير من جهة الارتفاع.

وأضاف الحجي، في حلقة من برنامج «أنسيات الطاقة»، قدّمها بعنوان «تمديد السعودية لتخفيض الإنتاج: الانعكاسات الاقتصادية والسياسية» على موقع تويتر، أن هناك إشكالية كبيرة في موضوع التوقعات الاقتصادية وتوقعات الطلب على النفط منذ نهاية العام الماضي (2022).

وتابع: «كان هناك تفاؤل كبير بشأن انفتاح الصين، ولكن ثبت أن هذا التفاؤل ليس في محله، ومن ثم كانت الزيادة في الطلب أقل بكثير من المتوقع؛ لذلك لم يكن بالضرورة أن يؤدي خفض إنتاج النفط إلى رفع الأسعار».

وأوضح أن من ينتقدون السعودية بشأن خفض إنتاج النفط، ويقولون إنها لم ترفع الأسعار؛ يقعون في مأزق منطقي، وهو أنه إذا كان هناك بالفعل انخفاض في نمو الطلب على النفط؛ فهذا يعني أن موقف المملكة الاستباقي صحيح، منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي؛ فهي قبل أي دولة في العالم عرفت أوضاع السوق.

خفض الإنتاج وثبات أسعار النفط

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن إدراك أن موقف السعودية الاستباقي بخفض إنتاج النفط كان صحيحًا لا يدع مجالًا للمطالبة أو المعاتبة بأن أسعار النفط لم ترتفع على عكس الواقع.

وأضاف: «إذا كان هناك بالفعل انخفاض كبير في نمو الطلب على النفط مقارنة بالتوقعات؛ فهذا يؤكد السبق السعودي في معرفة وضع السوق من الناحية الاقتصادية، والأسعار مُتوقع أن ترتفع خلال الأشهر المقبلة، وكما ذكرنا في حلقة سابقة أن الصين ستستخدم المخزون الإستراتيجي الذي زاد بشكل كبير في الأشهر الأخيرة؛ ومن ثم فإن السعودية ستحدد أرضية الأسعار والصين ستحدد سقفها».

ومن ثم، وفق الحجي؛ فإن فكرة الوصول إلى 100 دولار للبرميل أو أكثر من ذلك غير منطقية خلال العام الجاري، بناء على الأوضاع الحالية بعد بناء المخزون في هذه الدول.

وبالنسبة إلى الأثر الاقتصادي؛ هناك إشكالية كبيرة، بدأ التركيز عليها بشكل كبير في الأوقات الأخيرة، وهي أن الصراع في ظاهره بين المضاربين والسعودية وأوبك، ولكنه في حقيقته بين البنك المركزي الأميركي (مجلس الاحتياطي الفيدرالي) وأوبك+، وبين البنك المركزي الأميركي والسعودية.

وأرجع الحجي ذلك إلى التخويف الدائم من زيادة البطالة، جراء محاولات تخفيض التضخم، التي ستؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، ولكن في الوقت نفسه يؤدي الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة إلى ارتفاع كبير في سعر الدولار.

وفي الوقت نفسه، بحسب الحجي، النفط يُسعّر بالدولار، ومن ثم فإنه حتى مع انخفاض الأسعار، ما زالت بعض الدول تدفع الأسعار القديمة؛ لأن عملتها انخفضت بشكل كبير مقابل الدولار؛ ومن ثم فإن تصرفات البنك المركزي الأميركي هي المشكلة، وهي التي أدت إلى تصرفات المضاربين بناءً على أسعار الفائدة وسعر الدولار.

الآثار السياسية لخفض إنتاج النفط

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن هناك أثرًا سياسيًا لخفض إنتاج النفط، وهذا الأثر يتفرّع إلى أمرين؛ الأول أن كل التصرفات حتى الآن أكّدت التلاحم بين مواقف السعودية والإمارات من جهة، وتلاحم السعودية وروسيا في السياسات النفطية من جهة أخرى.

وأضاف: «هذا أمر مهم؛ لأن وسائل الإعلام المغرضة منذ العام الماضي 2022، تحاول أن تخبر العالم بأن

هناك خلافًا بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وأن هناك تنافسًا كبيرًا بينهما على السوق في آسيا».

وأوضح أن هذا الأمر يُسلّط الضوء على السؤال بشأن وجود تنافس بين السعودية وروسيا في الأسواق الآسيوية؛ إذ نشرت جريدة وول ستريت جورنال مقالًا مغرضًا، لا يليق حتى بالجريدة نفسها، قالت فيه إن هناك تنافسًا بين موسكو والرياض في الصين والهند.

وتابع: «السعودية لم تخسر صادراتها إلى الصين والهند، الصادرات نفسها التي كانت تصدرها للصين والهند سابقًا ما زالت تصدرها حتى الآن، ولكن ما حدث أنه بسبب الانفتاح في الصين زادت واردات الصين، وكانت هذه الزيادات من روسيا؛ ففي حالة حساب النسبة نجد نسبة الواردات من السعودية أقل، ولكن الكميات بقيت هي نفسها لم تتغير».

وأشار إلى أن الحكومة الروسية غيّرت نظام الضرائب على النفط بربطه بسعر خام برنت؛ ومن ثم فإن الذي سيؤثر في الميزانية الحكومية هناك هو خام برنت؛ فإذا أرسلت السعودية السفن التي كانت في العين السخنة إلى الصين والهند لتنافس روسيا؛ فهذا لن يؤثر في خام برنت؛ لأنه خام أوروبي.

لذلك، وفق الحجي؛ فإن وجود السفن السعودية في العين السخنة على استعداد للذهاب إلى البحر المتوسط والأماكن الأخرى سيؤثر في خام برنت؛ ومن ثم يؤثر في الميزانية الروسية مباشرة.

وأردف: «لكن هناك أمرًا آخر، بالنظر إلى الخريطة، نجد أن كل ما يخرج من قناة السويس، يقابله في الطرف الآخر ما يخرج من المضايق التركية من حاملات نفط روسية قادمة من البحر الأسود تحمل خام الأورال، الذي يُسعّر في المنطقة حسب برنت؛ ومن ثم نجد موضوع الأثر والتهديد ليس في آسيا».

شكراً